مذكرة متابعة 2
بشأن المؤتمر الدولي الثاني حول التغذية
سبتمبر 2016

UNSCN
اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

اختيار الاستثمارات اللازمة لتقديم الأنظمة الغذائية الأكثر صحة

تنفيذ إطار العمل لإجراءات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

تشتمل الأنظمة الغذائية على العديد من مراحل تحويل الموارد الطبيعية والجهد البشري إلى غذاء للحفاظ على حياة الإنسان، فمن شأن الاعتماد على اتباع نظام غذائي يلبي احتياجات التغذية لدينا في مراحل الحياة المختلفة أن يؤدي إلى إطالة أمد حياتنا وحياة أطفالنا وزيادة إنتاجيتها، على أن يتأتى ذلك بسعر معقول وأسلوب مقبول على نحوٍ مستدام. ولا شك أن تبني منظور استثماري يسترشد بالأدلة الثبوتية على تحقيق أثير تغذوي والتزام القطاعات العامة والخاصة على حدٍ سواء بهذا المنظور يمكن أن يصيغ معالم النظام الغذائي والنتائج المترتبة عليه لعقود قادمة.

الغرض من هذا الموجز للسياسات

تستند الأنظمة الغذائية – من المنتج إلى المستهلك، ومن بداية زراعة الغذاء حتى خروجه من جسم الإنسان – إلى العديد من القرارات التي يتخذها الأفراد والشركات والحكومات بشأن ماهية وكيفية عمليات الإنتاج والمعالجة والتسويق والاستهلاك. ويمكن القول بأن أهم تلك القرارات تدور حول الجوانب التي يتم توجيه الاستثمارات إليها لأن هذه القرارات هي ما يؤسس للقدرة الإنتاجية للنظام الغذائي وتوجهه على المدى الطويل. ويتمثل الهدف من هذا الموجز للسياسات في مساعدة البلدان والجهات الأخرى على توجيه الاستثمارات لتتوازى مع نتائج التغذية والصحة المفيدة على المدى الطويل.

ما الداعي إلى الاهتمام بأنظمة الغذاء؟

لقد شهد العالم تغيرًا كبيرًا في مجال التغذية والصحة عبر فترة قصيرة قوامها 30 عامًا، وبات عدد الأشخاص الذين يعانون من الوزن الزائد والسمنة الآن يفوق بكثير عدد ضحايا نقص التغذية رغم أنه غالبًا ما تقترن الحالتان بنقص المغذيات الدقيقة. يقتات الكثيرون على نفس النوع من الطعام على اختلاف حياتهم إلى حد كبير، وهو ما يسري على الطالب الجامعي الثري المقيم بمدينة طوكيو وحتى المزارع الريفي النيجيري؛ كما تتجه معدلات الوفاة والإعاقة الناتجة عن الأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي إلى الهبوط في الدول الأغنى بينما تتجه المعدلات نحو الازدياد في البلدان الفقيرة. ومن المتوقع أن يؤدي الارتفاع السريع في معدل الأمراض غير المعدية إلى عرقلة مبادرات خفض معدلات الفقر في البلدان ذات الدخل المنخفض، لا سيما عن طريق زيادة التكاليف الأسرية المرتبطة بالرعاية الصحية.

تتزايد ظاهرة تحديد نوعية وكيفية التغذية التي نتلقاها من خلال قرارات يتم اتخاذها من على مسافات شاسعة على أيدي تكتلات للشركات تضع نصب أعينها حالة السوق المجمع. وإلى الآن توفر الأنظمة الغذائية في العالم عمومًا كمية كافية من الغذاء لمعظم شعوب العالم متنامية العدد، كما توفر نوعية غذاء مناسبة للكثير من الأشخاص، باستثناء ما يحدث من مجاعات محلية دورية وارتفاع أسعار المواد الغذائية على المدى القصير. وقد تحققت زيادات هائلة في الإنتاجية والإنتاج خلال الفترة نفسها التي شهدت وقوع التحولات التغذوية والوبائية المذكورة أعلاه.

وترتبط هذه التحويلات – بما فيها ارتفاع الناتج الزراعي، وارتفاع مستوى تجانس المدخول الغذائي، وارتفاع معدل الإصابة بظواهر الوزن الزائد والسمنة والأمراض المتعلقة بالحمية الغذائية – ارتباطًا مباشرًا بقرارات الاستثمار التي سبق اتخاذها قبل عدة عقود مضت. وعلى ذات الشاكلة، فإن خيارات الاستثمار اليوم سيكون لها تأثيرات طويلة الأمد، ولذلك يجب عليها التطلع إلى الاحتياجات التغذوية والصحية للغد بدلاً من الرجوع إلى مشاكل الأمس وحلول اليوم. وهناك حاجة ملحة لتقوية أساس هذا التحول في المنظور نظرًا لأن الأنظمة الغذائية لا تتغير بين عشية وضحاها، كما أن الاتجاهات الحالية تسير في الاتجاه الخاطئ.

تدعو أهداف التنمية المستدامة الآن إلى الاعتماد على الزراعة المستدامة، وتحسين مستوى التغذية، وخفض الوفيات الناجمة عن التغذية، والإنتاج والاستهلاك المعقول (أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و12). وسيتم تحقيق هذه الأهداف فقط من خلال إعداد أنظمة غذائية صحية للجميع.

الأنظمة الغذائية الصحية

يضم العالم العديد من أنواع الأنظمة الغذائية، بدءًا من النظام الزراعي إلى النظام الصناعي. ولكل نظام القدرة على توفير الغذاء الصحي والمتنوع والمغذي للأشخاص المعتمدين عليه. وتتأثر قدرته على تحقيق هذا الهدف تأثرًا شديدًا بقرارات الاستثمار التي يتخذها القطاعان الخاص والعام. ويتوفر أمام القطاعين مجموعة واسعة من خيارات الاستثمار التي تهدف إلى رفع قيمة محصلات النظام الغذائي في المستقبل، إلا أن بعضًا فقط من تلك الاستثمارات هي الكفيلة بتعزيز مستوى التغذية والصحة.

يتحقق النظام الغذائي الصحي عندما يقوم مزارع باختيار زراعة البقوليات وليس الأرز فقط، وعندما يقوم مختص نقل البضائع بنقل الفواكه والخضروات الغنية بالمغذيات الدقيقة القابلة للتلف بشكلٍ سريع إلى السوق بينما لا تزال قادرة على جذب المستهلك الحريص على الانتقاء، وعندما يتوفر لإحدى الجمعيات التعاونية المختصة بتداول منتجات الألبان سبل الحصول على وسائل تبريد يُعتمد عليها لتجنب التلف، وعندما يمكن للمستهلكين الحصول على مجموعة واسعة من الأطعمة الآمنة وبأسعار معقولة لتلبية احتياجاتهم الغذائية.

من الواضح أنه لا يوجد تعريف أوحد للنظام الغذائي الصحي أو الاستثمار الكفيل بتحقيق نتائج للنظام الغذائي الصحي. وتتمثل الميزات الأساسية للنظام الغذائي الصحي في تحقيق مستوى منخفض من جميع أشكال سوء التغذية بين السكان، والانتفاع بالأراضي والموارد المائية بكفاءة وعلى نحوٍ مستدام. يمكن لجميع أصحاب المصلحة الاتفاق فيما بيهم استنادًا لهذه النقاط. ولكن ما هو المهم أيضًا؟ إن الاتفاق حول المقومات التي يستند إليها نتائج النظام الغذائي الصحي يمضي إلى حد رفع مستوى أولوية التغذية، حتى بالنسبة لأصحاب المصلحة المعتمدين على تبني وجهات نظر شديدة التباين. ومن واقع الإدراك بوجود تباين هائل في قدرات البلدان على تحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن الإيمان بأن النتائج الصحية والمستدامة هي أهداف منطقية لأي نظام غذائي، ينطلق هذا الموجز للسياسات لبيان فرص الاستثمار لثلاثة أنواع مختلفة من الأنظمة الغذائية، مع تقديم أمثلة لكل واحد منها.

في قطاعي الزراعة والغذاء، يتمثل الغرض من الاستثمار في زيادة الإنتاج والإنتاجية ومعقولية الأسعار والاستفادة من الزراعة والحصول على الغذاء. وقد يتضمن ذلك جهود الحكومة الساعية إلى جذب استثمارات القطاع الخاص في الأنظمة الغذائية الصحية. وتشمل أمثلة الإجراءات المطلوب اتخاذها إنشاء سلاسل قيمة (Value chain) لتعزيز التغذية، ودعم صغار الملاك وأسر المزارعين، وتحسين البنية التحتية. ويركز موجز السياسات هذا على تلك الاستثمارات التي يمكن أن يجريها القطاع العام – بما في ذلك الحوافز لتشجيع القطاع الخاص – لرفع قيم التغذية والصحة لما يتم إنتاجه ومعالجته وتسويقه واستهلاكه ضمن نطاق من الأنظمة الغذائية، وعبر نطاق كامل من السلع الأساسية التي تدخل النظام الغذائي، بما في ذلك الزراعة المائية والمحاصيل والماشية والحراجة.

وتستند الاستثمارات الموصى بها على الأدلة المحدودة المتوفرة والمتباينة من حيث مستوى الجودة النوعية من واقع خبرات البلدان. ولا سبيل إلى تقديم توصيات أكثر وقعًا من دون أدلة أكبر في ثلاثة جوانب تتمثل في: تقييم المعدل المالي للعائد المحقق من واقع الاستثمارات في النظم الغذائية البديلة، وقياس التأثيرات التغذوية والصحية للاستثمارات المؤثرة على التغذية، فضلاً عن الخبرات المتوفرة من مجموعة واسعة من البلدان وأنواع النظام الغذائي، على النحو المبين في التقرير الفني الذي يستند إليه هذا الموجز.

قياس المعدل الصحي للنظام الغذائي

يتم فيما يلي شرح لثلاثة أنواع رئيسية من الأنظمة الغذائية بالاعتماد على المقاييس المتمثلة في التركيبة السكانية، والإنتاجية الزراعية، والاستدامة البيئية، ومدى توفر الأغذية وتنوعها، ودرجة الحصول على الطعام، وذلك لتمييز الاختلافات. وأيًا كان ما تقدمه الأنظمة في هذه الأبعاد، فإن كل نظام غذائي يخلق احتياجات وتحديات وفرص استثمار متميزة للتغذية للمجموعة السكانية المعتمدة عليه.

الأنظمة الغذائية الصناعية/المختلطة (مثل الولايات المتحدة، أستراليا، كوريا، ألمانيا، بلغاريا) والتي غالبًا ما تمتاز بارتفاع مستوى الإنتاج، وتتطلب وجود كميات متفاوتة من موارد الطاقة والمياه. وعادةً ما يغلب على الغذاء انخفاض التكلفة والتنوع بشكل عام، كما يعتمد المستهلكون بإفراط على الأطعمة المصنعة بدرجة عالية والتي غالبًا ما تحتوي على نسب مرتفعة من الدهون والسكريات والأملاح.

الأنظمة الغذائية الانتقالية (مثل الإكوادور وموريشيوس والبرازيل)، وهي أنظمة أقل إنتاجية، ويعتمد المستهلكون فيها بشكل أكبر على الأغذية الأساسية رغم أنهم ينفقون حصة أكبر من ميزانياتهم على الغذاء، مع الاعتماد على الأغذية المصنعة بدرجة تتراوح من معتدلة إلى مرتفعة.

الأنظمة الغذائية الناشئة والريفية (مثل هندوراس والكاميرون والسنغال ونيبال)، وهي تعاني من انخفاض الإنتاجية وتراجع نسبة سكنى الحضر، ويعتمد المستهلكون فيها بشكل كبير على المواد الغذائية الأساسية، كما يستهلكون كمية أقل من الأغذية المصنعة من مصدر حيواني.

ويؤدي تصنيف العديد من الأنظمة الغذائية المختلفة إلى ثلاثة أنواع إلى المخاطرة بتجاهل اختلافات هامة، لكنه يحقق فائدة تتمثل في تمييز القواسم المشتركة في احتياجاتها، وهو ما ينعكس بالتالي على أنواع الاستثمارات التي سوف تتناول الاحتياجات والتحديات التي تنشأ في كل نوع. وهي تتيح التعميم من مجموعة صغيرة من الأدلة القائمة فيما يتعلق بالاستثمارات الأنسب في الأنظمة الغذائية المختلفة.

الاستثمارات الموجهة لتحقيق نظام غذائي صحي

من شأن الاستثمار المتأني في الزراعة، والأنظمة الغذائية، والمؤسسات أن يدفع الناس إلى العمل اليوم بطرق كفيلة بإنتاج أنظمة غذائية أكثر صحة غدًا – سواءً كانت نقطة البداية هي نظام غذائي ريفي أو نظام غذائي صناعي. ويقدم الجدول الموضح أدناه أمثلة لخمسة أنواع من الاستثمارات التي ثبت أنها تعزز نتائج التغذية والصحة ضمن الأنظمة الغذائية وتعتبر الأرجح في القيام بذلك. وهي كالتالي: تحسين سلاسل القيمة الغذائية، وتنفيذ البرامج الزراعية الحساسة للتغذية، وتقوية نظم الحوكمة والمؤسسات، وتحسين البنية التحتية، واستخدام آليات البحث والتطوير (*R&D*) والتقنيات الجديدة. (يشير اللون الأخضر إلى ثبوت الفعالية، أما الأصفر فيشير إلى ترجيح جانب الفعالية).

الفرص المتاحة للاستثمار في الأنظمة الغذائية الصحية

نوع التدخل والارتباط بتحسين التغذية	نوع النظام الغذائي		
	النظام الغذائي الصناعي والمختلط	النظام الانتقالي	النظام الناشئ والريفي
يقوم بتحسين سلاسل القيمة لتيسير سبل الحصول على الأطعمة المغذية والآمنة والمتنوعة ومدى توفرها. وتركز الاستثمارات في هذه الفئة على زيادة كفاءة وفعالية سلاسل التوريد التي تنقل الغذاء الصحي للسكان. وتتمثل في الأساس في إجراءات يتخذها القطاع الخاص، مع احتمال تقديم معونات للدعم الحكومي.	استكشاف الفرص لاستهداف القطاعات السكانية ذات الاحتياجات الغذائية المحددة، مثل الأطفال الصغار الذين يعيشون بعيدًا عن مصادر الطعام الطازج في الأماكن شحيحة الموارد الغذائية.	تحسين روابط سلسلة التوريد بالنسبة لمنتجي وتجار الأطعمة المغذية. تقوية الأغذية الأساسية بالحديد واليود.	زيادة فرصة حصول الأسرة على الأطعمة المغذية بشكل مباشر حيث تكون الأسواق ضعيفة، وهو ما يمكن مثلاً من خلال الإنتاج الذاتي. تقوية الأغذية الأساسية بالحديد واليود. رفع مستوى طلب المستهلكين على الأطعمة المغذية غير الأساسية والأطعمة (الحيوية) المحصنة من خلال سلسلة القيمة والتسويق المجتمعي
التدخلات الزراعية لتحسين التغذية تؤدي الاستثمارات في هذه الفئة إلى تحسين مدى التنوع والتوفر للأطعمة الرئيسية لقطاعات معينة من السكان.	مواءمة الإعانات الزراعية مع احتياجات السكان من التغذية والصحة.	زيادة التنوع في الإنتاج. المساعدة والتعليم التقني لتحسين الوعي التغذوي لدى المزارع والقدرة على تلبية المعايير.	زراعة الحدائق المنزلية مصحوبة بالتوعية الغذائية. زيادة التنوع في الإنتاج. زيادة ملكية أعداد الماشية الكبيرة، خاصة في الأسر التي تعيلها الإناث.
الحوكمة والمؤسسات لتحسين التغذية تستفيد الاستثمارات الواقعة في هذه الفئة من آليات العمل خارج القطاع الزراعي، مثل الأنظمة القانونية والتنظيمية، لزيادة مدى توفر الأغذية الصحية ومعقولية أسعارها وتقليل استهلاك الأطعمة غير الصحية.	تغيير القوانين من أجل إتاحة الفرصة للمؤسسات العامة مثل المدارس والمستشفيات وغيرها بتقديم الأطعمة المحلية. زيادة حساسية التغذية لشبكات الأمان الاجتماعي. اللوائح التنظيمية والوسائل الطوعية لتحسين المحتوى الغذائي للأغذية المصنّعة	العقود المبرمة بين المنظمات المسؤولة عن المزارعين والأسواق المركزية لإنتاج الأطعمة المغذية وذات القيمة المضافة العالية. زيادة حساسية التغذية لشبكات الأمان الاجتماعي. إضفاء الطابع الرسمي على حقوق حيازة الأراضي.	زيادة حساسية التغذية لشبكات الأمان الاجتماعي. تنظيم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والتسويق لشركات إنتاج المواد الغذائية العابرة للحدود الوطنية. الاعتماد على المنظمات غير الحكومية لإجراء التدخلات حيث تكون قدرة الحكومة منخفضة.
تعزيز **البنية التحتية** للتغذية توفر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لرفع كفاءة عملية الإنتاج، ولا سيما تلك الاستثمارات التي تتضمن تكاليفًا كبيرة لرأس المال.	تقديم المنح لدعم المؤسسات من أجل إنشاء البنية التحتية المرتبطة بالإنتاج الزراعي المحلي.	تعزيز استفادة المزارع من البنية التحتية الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الأماكن التي تفتقر إليها. تحسين سبل التعامل مع مرحلة ما بعد الحصاد. توفير الاتصالات المحمولة لصغار الملاك من المزارعين وذلك من خلال الشراكات العامة والخاصة. الاستثمار في أسلوب الري بالتنقيط للحصول على إنتاج مستدام ومستقر من المنتجات الطازجة مثل الفواكه والخضروات الغنية بالمغذيات الدقيقة.	تحسين سبل التعامل مع مرحلة ما بعد الحصاد. تقوية البنية التحتية للنقل في الأرياف. توفير الاتصالات المحمولة لصغار الملاك من المزارعين وذلك من خلال إعداد الشراكات العامة والخاصة. الاستثمار في أسلوب الري بالتنقيط للحصول على إنتاج مستدام ومستقر من المنتجات الطازجة مثل الفواكه والخضروات الغنية بالمغذيات الدقيقة.
التكنولوجيا والبحث والتطوير لتعزيز التغذية تؤدي هذه الاستثمارات إلى تشجيع الابتكار والإبداع والتطبيق.	الاستثمار في بحوث وتطوير المحاصيل الزراعية التي تساهم في تعزيز الإنتاجية وتعزيز المرونة. تقوم الحكومات بتشجيع تطوير وتشكيل منتجات القطاع الخاص التي تدعم إعداد الحمية الغذائية الصحية وتحسين التغذية.	الاستثمار في بحوث وتطوير المحاصيل الزراعية التي تساهم في تعزيز الإنتاجية وتعزيز المرونة. دعم البنية التحتية للزراعة المائية، بما في ذلك نظام الاستزراع السمكي.	دعم البنية التحتية لتربية الماشية الصغيرة والزراعة المائية، بما في ذلك نظام الاستزراع السمكي.

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة
أمانة اللجنة الدائمة للتغذية
البريد الإلكتروني: scn@fao.org الموقع الشبكي: www.unscn.org
منظمة الأغذية والزراعة Viale delle Terme di Caracalla
00153، روما، إيطاليا

UNSCN

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

الرسائل الأساسية

1 **الاستثمارات الموجهة لدعم الأنظمة الغذائية الأكثر صحة متوفرة للبلدان التي ترغب في تنفيذ إطار العمل لإجراءات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (ICN2).** تتراوح الاستثمارات المخصصة لتحسين التغذية والصحة من مجموعة تحسينات البنية التحتية واسعة النطاق إلى الدعم الفني والتسويقي صغير الحجم، وينبغي أن تستكمل من خلال التدابير التنظيمية والطوعية وتوعية المستهلك والحوافز.

2 **كل نظام غذائي لديه القدرة على إنتاج الغذاء الصحي المطلوب للحصول على تغذية وصحة جيدة للإنسان.**

3 **تحتاج استثمارات النظام الغذائي إلى أن تكون مصممة لملاءمة سياقات محددة.** يجب على قرارات الاستثمار مراعاة التباين في النظام الغذائي والتعلم من تجارب الآخرين.

4 **تحقق الاستثمارات مردودًا أعلى عند تهيئة الظروف المواتية لها، وعندما تتآزر عمليات التدخل فيما بينها** عن طريق ابتكار أنواع متعددة من رأس المال (البشري والمالي والمادي).

5 ورغم أن أغلب جهود الاستثمار في إنتاج النظام الغذائي تأتي من جانب القطاع الخاص، **يتحمل القطاع العام المسؤولية الأساسية عن توفير السلع العامة وتعزيز القيم الاجتماعية** من خلال سد الثغرات التي لم يعالجها السوق الخاص. يجب على القطاع العام اختبار طرق جديدة للاستفادة من استثماراته وسلطته التنظيمية لتحفيز القطاع الخاص على دمج وسائل تحسين التغذية في مجموعة أهدافه.

6 **ينبغي مواءمة الاستثمارات العامة في الأنظمة الغذائية مع الأهداف الاجتماعية الأخرى.** تتجاهل السياسات الزراعية والصناعية في كثير من الأحيان الآثار الاجتماعية والصحية الناتجة عن تكاليفها. ويقع على عاتق الحكومة مسؤولية زيادة مستوى الرفاهية الاجتماعية وينبغي عليها مواءمة سياسات الاستثمار نحو هذه الغاية.

7 **لا تزال هناك ثغرات كبيرة وتحتاج إلى أن يتم سدها في وسائل المعرفة** المتوفرة للبلدان والمستثمرين حول كيفية الاختيار من بين خيارات الاستثمار، وتحديد الأمور التي تمتلك الأولوية لإنشاء نظام غذائي وسياق معين للتغذية.

8 **يجب على المصارف الإنمائية والمؤسسات المالية الأخرى توفير المعلومات المالية الموضوعة في سياقها لتحديد الاستثمارات الواعدة بشكل أفضل والتي من شأنها تحسين التغذية والصحة.**

المصادر

A Technical Report on this topic was prepared by Dr. Rachel Nugent, University of Washington Department of Global Health. This Report forms the basis of the Policy Brief's Key Messages. Additional references are cited. The Technical Report is available at http://unscn.org/en/publications

Global Nutrition Report 2015, www.globalnutrition.org, published by IFPRI, Washington DC.

State of Food and Agriculture 2012, Investment, Food and Agriculture Organization, Rome.

Anand, S. et al. 2015. Food Consumption and its Impact on Cardiovascular Disease: Importance of Solutions Focused on the Globalized Food System. Journal of the American College of Cardiology, v.66, no. 14.

عنوان الأمانة العامة لمنظمة اليونسن:
UNSCN Secretariat
موقع الويب: www.unscn.org
يمكنكم متابعتنا على https://twitter.com/UNSCN

شكر وتقدير

يتمثل محرر هذه الورقة البحثية في البروفيسور ريتشل نادجيت نائب رئيس القسم العالمي للأمراض غير القابلة للانتقال بالعدوى بالمعهد الدولي لمثلث البحوث، والدكتور دانيال غرافتون من إدارة الصحة العالمية بجامعة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. يخضع هذا المشروع لإدارة دكتور مارتسيلا ثوستيفيلد من الأمانة العامة لليونسن. ونتوجه بالشكر والعرفان لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية التي قدمت الدعم التمويلي، من خلال الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة (*BMEL*).

بدعم من
Federal Ministry of Food and Agriculture
بموجب قرار صادر عن البرلمان الألماني

حقوق الصور: © FAO